

الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية

الدكتور: فلاح مبارك بردان

مركز الدراسات الإستراتيجية/ جامعة الأنبار/العراق

Abstract:

الملخص باللغة العربية:

This study aims to address the "neutrality policy" adopted by the Algerian foreign policy in the face of international crises and conflicts, as the method is successful and influential in the diplomatic work that results in the ability to resolve the political crises that arise in the field of international relations through peaceful means away from the use or threat of force and this in harmony with the main objective of which is the UN organization that seeks to achieve a "guarantee international peace and security".

تهدف هذه الدراسة إلى تناول "سياسة الحياد" التي تتبناها السياسة الخارجية الجزائرية في مواجهة الأزمات والصراعات الدولية، بوصفها أسلوباً ناجحاً ومؤثراً في العمل الدبلوماسي، والتي ينتج عنها قدرة لحل الأزمات السياسية التي تثور في ميدان العلاقات الدولية بالطرق السلمية بعيداً عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وهذا يتناغم مع الهدف الرئيس الذي تسعى منظمة الأمم المتحدة الى تحقيقه وهو "ضمان السلم والأمن الدوليين".

We will discuss in this paper a comprehensive study of the most realistic models of the efforts of the Algerian diplomatic and neutral role in defusing a lot of crises that rising between the states within the circuit Middle East and Africa.

إن هذا البحث هو دراسة شاملة لأبرز النماذج الواقعية لجهود الدبلوماسية الجزائرية ودورها الحيادي في نزع فتيل الكثير من الأزمات التي يثور فتيلها بين الدول ضمن الدائرة الشرق أوسطية والأفريقية.

مقدمة:

على الرغم من حداثة الاستقلال السياسي لجمهورية الجزائر (1962)، وحداثة تجربتها الدبلوماسية، إلا أنها تمكنت خلال هذه الفترة المحدودة من إيجاد مركز حيوي ومكانة مؤثرة سياسياً ودبلوماسياً، وهذا التأثير لا يقتصر على المحيط العربي والإقليمي فحسب، وإنما يمتد إلى المحيط الدولي، حيث أصبح للدبلوماسية الجزائرية

دوراً رائداً في حل الأزمات الدولية، فضلاً عن تبنيها للقضايا التي تتعلق بمسائل السلم والأمن الدوليين الذي شدد ميثاق الأمم المتحدة على تبنيهما كهدف جوهري.

إن فاعلية الدبلوماسية الجزائرية ومقبوليتها كوسيط لحل الأزمات الدولية في هذا العالم الذي يزخر بالصراعات والتجاذبات السياسية، يأتي من تبني سياسة "الحياد الإيجابي" والتوازن في المصالح، وهذا أعطاهما هويتها وعنوانها الخاص الذي تميزت به عن باقي دبلوماسيات دول المنطقة، التي تأثرت بالفلسفة السياسية الجزائرية التي تقوم على الابتعاد في سياستها الخارجية عن نهج المحاور الدولية والتحالفات المتضادة. وهذا ما أكسب الدبلوماسية الجزائرية ثقة واحترام الدول بسبب مواقفها المحايدة اتجاه الصراعات الدولية وتوجهها الدائم إلى الحلول السلمية بين أطراف الصراع، مع انحيازها إلى قضايا العرب المصيرية وأهمها القضية الفلسطينية، ولذلك فإن تعبير الحياد فقط غير مناسب لتوصيف هذه السياسة دون التأكيد على الإيجابية بالحياد فلا يعقل الوقوف الحيادي مع قضايا العرب المصيرية.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية بحثنا من فكرة مفادها أن السياسة الخارجية الجزائرية بما انتهجته من حياد وابتعادها عن التكتلات الدولية المتصارعة، هذا أرفد الدبلوماسية الجزائرية بعوامل القدرة والفاعلية للعب دور الوسيط الدبلوماسي المؤثر بسبب مقبوليتها إقليمياً ودولياً على تبني الكثير من القضايا الدولية، وهذا انعكس إيجاباً على مكانة الجزائر الإقليمية وتحقيق مصالحها الوطنية بعيداً عن التمحور الدولي.

إشكالية البحث:

انطلاقاً من فرضية البحث (الآنفة الذكر) تضمنت الإشكالية أيراد عدة أسئلة شاملة تتضح إشكالية البحث عند طرحها، والإجابة عليها في متن البحث فيه إثبات لفرضيتنا، وهذه الأسئلة هي:

- 1- ماهي سمات وخصائص "سياسة الحياد الإيجابي" ضمن فلسفة السياسة الخارجية الجزائرية؟ وماهي دوافع تبني هذا الخيار؟
- 2- ما هو الدور الدولي الذي اضطلعت به الجزائر بسبب تبني خيار الحياد على المستوى الإقليمي والدولي؟ وهل هذا الحياد خيار ثابت مع القضايا العربية؟
- 3- ما مدى ملائمة هذا النموذج والخيار من الدبلوماسية للمصلحة الوطنية للجزائر في إدارة علاقاتها الدولية، وماهي النتائج التي تترتب على إتباعها؟

المبحث الأول: مفهوم الحياد الإيجابي في السياسة الخارجية الجزائرية و دوافع تبنيها.

إن سياسة الحياد تُعد من الخيارات التي يندُر تبنيها من قِبل الدول في علاقاتها الدبلوماسية، ذلك أنَّ هذا النموذج من السياسات بما يفرضه من توفير بيئة سياسية داخلية وخارجية مناسبة لا يتلاءم إلا مع بعض الدول التي يتيح لها مركزها الجيو-سياسي وموقعها الإقليمي، فضلاً عن قيادتها السياسية التزام الحياد حيال الصراعات الإقليمية الدولية⁽¹⁾. وتأسيساً على ما تقدم سنتناول في هذا المبحث تعريف سياسة الحياد وخصائصها، ومن ثم البحث في دوافع تبني النظام السياسي الجزائري لهذه السياسة.

المطلب الأول: مفهوم سياسة الحياد الإيجابي وخصائصها.

إن لسياسة الحياد مفهوم خاص تتحدد به ماهية هذه السياسة في ميدان العلاقات الدبلوماسية، كما أن لها خصائص وسمات تميزها عن غيرها من أساليب

¹ عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005،

الأداء الدبلوماسي المتنوعة، لذلك سنقسم هذا المطلب الى فرعين، نبين في أولهما تعريف سياسة الحياد ونتناول في ثانيهما خصائص وسمات هذه السياسة.

الفرع الأول: تعريف سياسة الحياد.

الحياد في لغة العرب: قد جاء في لسان العرب (مادة: حيد): "حاد عن الشيء: يحيد حيداً وحيداً وحيداً وحيدوداً : مال عنه وعدل"⁽¹⁾، وإذا أردنا أن نضع معنى الحياد في موضعه الصحيح فمعناه في اللغة العربية من حاد أي مال عنه وعدل⁽²⁾، ويأتي بمعنى: عدَم الميل إلى أي طرفٍ من أطرافِ الخصومة⁽³⁾، والمُحايِد: الشَّخص الذي يَتَّخِذ موقفاً محايداً في مناظرة⁽⁴⁾.

أما الحياد الإيجابي فهو مذهب سياسيّ وضعي يقوم على عدم الانحياز إلى كتلة من الكتل المتصارعة دولياً. والحياد السياسي هو مذهب سياسيّ يقوم على عدم الانحياز إلى كتلة سياسيّة من الكتل المتصارعة في الميدان السياسيّ.

من جانب آخر يعرف الحياد الإيجابي تقليدياً بأنه أي تأييد طرف على الآخر وقد شاع استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية وخلال حقبة الحرب الباردة لتوصيف حالة عدم الانحياز لطرفي الصراع الدولي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق وفي نفس الوقت مناصرة القضايا العادلة في العالم مثل حق الشعوب المستعمرة في الحرية والاستقلال وحق الدول في التصرف في ثرواتها الوطنية ومحاربة الأحلاف العسكرية⁵.

1 ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار صادر، المجلد الثاني، بيروت، 1968 م، ص: 19.

2 محمد بن يعقوب الفيروز آبادي مجد الدين، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، ط 8، 2005.

3 مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق، ط4، القاهرة، 2004، ص: 139.

4 أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتب، ط 3، القاهرة، 2008.

⁵ راجع الموقع التالي: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

وهذا الحياد -كما تقول موسوعة السياسة للكيالي: "إمكانية من إمكانيات الخيار التي يحق للدول اللجوء إليها في حال قيام نزاع مسلح لا يعنيها أو لا يتعلق بها بصورة مباشرة"⁽¹⁾، ومن خلاله: "تهدف الدولة المحايدة.. إلى تجنب شعبها وأرضها مختلف الاحتمالات الناجمة عن الصراعات المسلحة"، وأكثر من استعمل هذا المصطلح ودعا إليه الدول الآسيوية والأفريقية التي اكتشفت بأنها قد أصبحت مجرد دمية تحركها الدول المتقدمة في صراعاتها المتنوعة، فبادرت إلى إطلاق هذا المصطلح؛ لتحمي نفسها ومصالحها من شرور ذلك الصراع بين الكتلتين (الشرقية والغربية)⁽²⁾.

تأسيساً على ما تقدم فإننا يمكن أن نُعرف "سياسة الحياد الإيجابي" بأنها القدرة على التأثير المباشر أو غير المباشر في إحداث حالة الاستقرار والسلم بين الدول المتنازعة إقليمياً أو دولياً وبما يحفظ السلم والأمن الدوليين دون الانحياز لأحد أطراف النزاع الدولي.

من خلال التعريف الآنف الذكر يتضح لنا أن سياسة الحياد الإيجابي تقترب من حالة التزام الدولة حالة التوازن أو عدم الانحياز، إلا إن عنصر التمييز بينهما هو أن الدولة في حالة الحياد الإيجابي تكتفي بعدم التدخل إلى جانب أحد أطراف الصراع الدولي ضد الطرف الآخر مع مراعاة حقوق الشعوب المظلومة والقضايا العربية التي تتبناها الجزائر كقضايا مصيرية، في حين إن سياسة التوازن تعلن الدولة

1 عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص: 594.

2 عبد المنعم زناييلي، تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1977، ص: 17.

فيه أنها تقف على الحياد من جميع الأطراف وتكون مستعدة للتوسط بين أطراف النزاع من أجل حل النزاع وإنهاءه.⁽¹⁾

إن فاعلية "دبلوماسية الحياد" تتوقف على عوامل كثيرة توافرت في السياسة الخارجية الجزائرية أهمها الفهم الشمولي لصانع القرار الخارجي لقضايا العالم بعيداً عن التأثيرات السياسية والدينية، وهذا لم يتوافر لكثير من الدول الأخرى التي تبنت هذه الدبلوماسية في سياستها الخارجية ولكن لم يقدر لها النجاح بسبب انعدام المنهج الشمولي والتفكير العلمي في إدارة الازمة الدولية وعدم تحررها من قيود وتأثيرات الانتماءات الدينية والقومية والطائفية وبذلك بقيت "دبلوماسية التوازن" مجرد شعار دون محتوى عملي، لأن العالم اليوم منقسم أيديولوجيا وتحكمه البراغماتية (المصلحة) وبالتالي من الصعب على الدول أن تتحرر من الدوران في فلك القوى الكبرى المتصارعة على المنطقة العربية والافريقية فكانت نتيجتها دخول الغالبية العظمى من دول المحيط الإقليمي ضمن محاور، وهذا شكل عامل ضغط على الدبلوماسية الجزائرية.

الفرع الثاني: خصائص دبلوماسية الحياد الإيجابي الجزائرية.

يرجع تاريخ سياسة التوازن والحياد في الدبلوماسية الجزائرية إلى عهد الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، والذي اعتمد على النهج الدبلوماسي الناجح والقائد الثوري الفاعل كمنهج عمل شمولي لتأسيسه الجمهورية، وفي 1834 م حصل الأمير عبد القادر بفضل هذه السياسة على اعتراف الفرنسيين بدولته.⁽²⁾

1 عصام العطية، القانون الدولي العام، شركة العاتك لصناعة الكتاب، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2010، ص: 440.

² سليم العايب، دور الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الأفريقي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011 م، ص: 42.

ومن ذلك العهد والدبلوماسية الجزائرية تتبنى خيار الإيجابية في التوازن المصلحي والحيادي في علاقاتها الدولية، حتى أصبحت سياسة الحياد مبدأً ثابتاً للدبلوماسية الجزائرية وتقليداً من تقاليدھا السياسية.

وتمتاز دبلوماسية الحياد بجملة من الخصائص والسمات التي تُعطيها مدلولها الخاص والمتميز عن النماذج الأخرى، ويمكن بيان هذه الخصائص بما يلي:

أولاً: التزام حالة عدم الانحياز:

إن السمة المميزة للسياسة الخارجية الجزائرية هي موقف الحياد الذي تلتزم به دبلوماسيتها من الأزمات والصراعات الدولية وعدم انحيازها لأحد أطراف النزاع الدولي، وحالة عدم الانحياز هذه قد أكسبت الجزائر ثقة المجتمع الدولي الذي تمثل الدول أهم وحداته، سواء كانت هذه الدول طرف في النزاع أم لم تكن طرفاً فيه، وموقف الحياد قد ورثته الدبلوماسية الجزائرية عن الحركة الوطنية التي التزمت الحياد في الحرب العالمية الثانية ولم تتدخل فيها ولم تقف الى جانب أحد أطرافها.

ثانياً. الإيجابية في الحياد:

قد أتسم هذا الحياد في السياسة الجزائرية بالإيجابية وهو يعني عدم تأييد لطرف على حساب الآخر، لكن في ذات الوقت مناصرة القضايا العادلة في العالم: مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الشعوب في التصرف بثرواتها الوطنية، وهكذا انعكس على السياسة الخارجية للجزائر من جميع النزاعات والقضايا الدولية، وكل ذلك جعل لدبلوماسيتها موقعاً مؤثراً وحظيت بثقة واحترام جميع الأطراف⁽¹⁾.

ثالثاً. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى:

1 عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص: 67.

بالرغم من وجود التباس وتعقيد وعدم اتفاق في تحديد وتعريف سياسي قانوني لمفهوم التدخل لكن يمكن فهم مفهوم التدخل الأجنبي ضمن سياق الإكراه (Compulsion) باعتباره "لكتاتوري تقوم به دولة في شؤون دولة أخرى لإرغامها على فعل معين"⁽¹⁾. ومما تختص به هذه السياسة هو الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها واستقلالها، وهذا ما التزمت به الدبلوماسية الجزائرية في علاقاتها الدولية سواء على الصعيد الإقليمي أم على الصعيد الدولي وكل ذلك يأتي ضمن احترام الجزائر للمواثيق الدولية ومن أهمها ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى كما ورد هذا النص في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.⁽²⁾

رابعاً. حل الازمات الدولية بالطرق السلمية:

تتميز سياسة التوازن بالسعي الى الحلول السلمية للصراعات والازمات الدولية والابتعاد عن لغة استخدام القوة او التهديد باستخدامها، وهذا يحتاج الى خبرة وقدرة للقيادات المسؤولة عن التوجه الدبلوماسي للدولة وخاصة فيما يتعلق بإدارة الازمات الدولية⁽³⁾. وفيما يتعلق بالجزائر فإنها ومنذ نشأتها الحديثة تدعو الى حل الخلافات الدولية بالطرق السلمية وهذا الطابع الذي تميزت به دبلوماسية الجزائر ليس وليد العقود الأخيرة بل إنه يعود إلى ما قبل أن تنال الجزائر استقلالها وسيادتها وذلك حينما أثّرت مشكلة الحدود مع المغرب حيث طالبت الجزائر آنذاك بالمفاوضات وحل الخلافات بالطرق الودية، وبعد ذلك استمر هذا التقليد في دبلوماسية الجزائر حيث إنها تعلن في كل مرة دعمها للحلول السلمية بين الأطراف المتنازعة مما جعلها

1 Lassa Oppenheim, Hersch Lauterpacht, **International Law**, Vol1, London: University of Edinburgh, 1967, P305.

2 عديلة محمد الظاهر، مرجع سابق، ص67.

3 للمزيد ينظر: نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الازمات، عالم الكتب الحديث، أريد الأردن، 2009، ص:

حلقة وصل بين أطراف النزاع الأمر الذي مكنها من التوسط لحل أزمات وصراعات دولية لو أستمريت كانت ستهدد السلم والأمن الدوليين ومازال التوجه الى الحل السلمي شعار ترفعه الجزائر وهذا ما عبر عنه الرئيس بوتفليقة بقوله "الجزائر لا تريد أن تبعث أية رسالة سياسية لأنها تصادق من يصادقها ولا تعادي من يعاديها إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس".⁽¹⁾

خامساً. دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

إن هذا الحق الذي كافحت الشعوب كثيراً من أجل تحقيقه، ويعتبر من الأهداف السامية لتلك الدول التي عانت وناضلت ليكون واقعاً ملموساً⁽²⁾، ولكون الجزائر قد عانت ولمدة طويلة من آثار الاستعمار والاحتلال الأجنبي فإنها جعلت مساعدة الشعوب في تقرير مصيرها من أهم ما تهدف اليه سياسة الحياد التي تبنتها كشعار وهدف، ولذلك فإن التزامها لموقف الحياد من أطراف النزاع الدولي لم يتغير مهما كانت ظروف ذلك النزاع وأطرافه إلا إذا كان أحد طرفي النزاع حركة تحرر تدافع عن حقها في تقرير المصير، ففي هذه الحالة تعلن وبصراحة موقفها الداعم لحركات التحرر وهذا ما فعلته مع حركة التحرر للشعب الصحراوي، وهذا كله يعد تعبير واضح وصريح عن احترام الجزائر للمواثيق الدولية وخاصة ميثاق الأمم المتحدة الذي نص على حق الشعوب في تقرير مصيرها.⁽³⁾

المطلب الثاني: دوافع تبني سياسة الحياد الإيجابي.

- 1 مروان بوعزة وخضرة علماوي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمات الإقليمية، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص: 47.
- 2 عبد السلام عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، الطبعة الأولى، 1993، ص: 113.
- 3 سليم العايب، دور الجزائر في اطار منظمة الاتحاد الافريقي، مرجع سابق، ص: 78.

إن تبني الدبلوماسية الجزائرية لخيار الحياد في سياستها الخارجية بحيث أصبح تقليداً واضحاً من تقاليدھا الدبلوماسية وطابعاً يميزھا عن غيرها من سياسات دول المنطقة، لم يكن وليداً للصدفة، وإنما تبنت الجزائر هذا الخيار بفعل عوامل مختلفة يتعلق بعضها بالوضع الداخلي للجزائر وحادثة استقلالھا السياسي ويرجع البعض الآخر إلى تأثير المحيط الإقليمي والدولي للجزائر على سياستها الخارجية ورغبة الجزائر في تحقيق أهدافها الوطنية وحماية مصالحها الإقليمية والدولية، بناءً على ما تقدم فإننا سنتناول دوافع تبني سياسة الحياد من خلال تقسيمها إلى دوافع تتعلق بالبيئة الداخلية وأخرى تتعلق بالوضع الاقليمي وثالثة تتعلق بوضع الجزائر الدولي:

أولاً: البيئة الداخلية للجزائر ومستدعيات خيار الحياد:

إن البيئة الداخلية للدولة هو توصيف يعبر عن كل ما هو موجود ويتفاعل داخل حدود الدولة ويضم متغيرات ومقومات كثيرة بعضها مادية وغير مادية، وهي تتفاعل فيما بينها لتكون ضاغط على صانع القرار السياسي لكي يتبنى مواقف واتجاهات معينة دون أخرى⁽¹⁾.

إن هذه البيئة بكل ما تشتمل عليه من مقومات ضعف وقوة، كانت ولم تزل ضاغطة في تأثيراتها على صانع القرار السياسي الجزائري على انتهاج مواقف تتسجم مع مقومات الداخل، فهي تحوي تنوع قومي وديني وسياسي لا يمكن إغفاله عند رسم السياسة الخارجية للجزائر، وهذا من أهم دوافع أنتهاجها لسياسة التوازن والحياد في علاقاتها الدبلوماسية، أضف إلى ذلك العوامل التاريخية للجزائر ذلك أنها مرت بمرحلة استعمار وسيطرة أجنبية كانت العامل الرئيسي في تبني الجزائر لهذه السياسة وذلك من أجل نيل استقلالها من الاستعمار الفرنسي آنذاك،⁽²⁾ واستمرت

¹ Joseph frankel, **The making of foreign policy**, oxford university press, new york, 1963.p 4.

2 صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية صانعو أول نوفمبر 1954، دار الكتب الحديث، الجزائر، 2010، ص: 17.

الدبلوماسية الجزائرية في نهجها القائم على الحياد عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها الجزائر، مدفوعة في ذلك بدافع رغبتها في إبقاء شؤونها الداخلية بمعزل عن التدخلات الخارجية من خلال احترام سيادة الدول وعدم تدخلها في شؤونها الداخلية، وكذلك السعي إلى الحفاظ على مكتسبات الثورة الجزائرية الشعبية، والحفاظ على استقرار النظام السياسي من خلال سياسة متوازنة تدعو إلى الحل السلمي للمشكلات الدولية.

فضلاً عما سبق ذكره، فإن الوضع الاقتصادي للجزائر وعدم قدرتها على الإكتفاء الذاتي واعتماد اقتصادها على النفط كمورد أساس لدعم ميزانية الدولة هذا شكل عامل ضغط على صانع القرار السياسي الخارجي إلى تبني الحياد كخيار وهدف إستراتيجي، لضمان حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات المالية والاقتصادية التي تنتج غالباً بسبب مواقف سياسية أو تشكيل تحالفات متضادة مع طرف دون آخر.⁽¹⁾

ثانياً: المتغيرات الإقليمية للجزائر وخيار الحياد:

أن الموقع الجغرافي لأي دولة يمثل عامل مهم في تحديد ملامح توجهاتها السياسية الخارجية، لأن كل دولة تختلف من حيث عدد الدول المجاورة لها وطبيعة الأنظمة السياسية المحيطة وتوجهاتها وأيديولوجياتها المتناقضة وتعارض المصالح بينها كل ذلك يشكل ما يمكن تسميته بالبيئة الإقليمية المضطربة، وتحتم هذه البيئة بمتغيراتها المتنوعة والدائمة التفاعل لأتباع سياسة خارجية معينة لا تغفل محيطها الجغرافي⁽²⁾. بذلك فإن طبيعة المحيط الجغرافي للجزائر وواقعها الإقليمي المتنوع في مدخلاته، أذ أنها تمثل بوابة القارة افريقيا على البحر المتوسط وذات امتداد واسع

1 للمزيد: حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية، مطبعة حلب، الجزائر، 1993، ص: 182.

2 حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002، ص: 34.

وتجاور دول عربية وإفريقية متنوعة الثقافات والأنظمة السياسية والمتناقضة في المصالح، هذه مدخلات مؤثرة على صنع السياسة الخارجية لا يمكن لأي صانع قرار عقلاني إغفالها وهو ما ألزمت به الجزائر من سياسة تتناغم مع المحيط ومشاكله المعقدة. وبذلك يكون خيار الحياد هو الخيار الأفضل من بين مجموعة خيارات متاحة.

ومن أبرز المشاكل الإقليمية التي أثرت بشكل مباشر لتبني الجزائر سياسة الحياد الإيجابي هي مشاكلها السياسية مع المملكة المغربية، فطبيعة علاقات الجوار التي تربطهما والتي تقوم على التنافس الإقليمي والنزاع الحدودي ولا يمكن أغفال قضية الصحراء الغربية التي عقدت المشهد بين الطرفين (الجزائر والمغرب)، كلها تمثل مقدمات تستدعي كسب الدول المجاورة الأخرى أو ضمان حيادها على أقل تقدير، وهذا يتم من خلال تخطيط السياسة الخارجية الجزائرية وفق لمبدأ الحياد، وهذا يتيح كسب تأييد القوى الكبرى لقضاياها القومية⁽¹⁾.

ثالثاً: المتغيرات الدولية والحياد الإيجابي للجزائر:

إن البيئة الدولية تختلف في تأثيرها عما سبق ذكره من دوافع تأثير على السياسة الخارجية، وذلك بسبب تميزها بديناميكية التغيير المتسارع و المتشعب لما يحتويه من متغيرات سياسية واقتصادية وعسكرية... الخ⁽²⁾. ولأن الدولة لا يمكن ان تعيش في عزلة في عالم يشهد فترة "الاعتمادية المتبادلة"، فقد كان لزاماً على هذه

¹ للمزيد ينظر: علي الشامي، الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة، بيروت، 1980، ص: 214.

² مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991، ص ص:

الوحدات السياسية التفاعل المستمر فيما بينها وطبيعة هذه التفاعل تتحدد شكل النظام الدولي وهيكلته⁽¹⁾.

إن الإدراك الإستراتيجي لصانع القرار الجزائري لمتغيرات هذه البيئة الدولية المعقدة، كان لابد من التعامل بحذر معها بما لا يؤثر سلباً على المصلحة الجزائرية العليا. وعليه، ومنذ عقود مضت، فإن السياسة الخارجية الجزائرية اعتمدت "الحياد" منهجاً ثابتاً في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، لأن عالم ما بعد الحرب الباردة يزخر بالتكتلات السياسية المتناقضة والمتصارعة، خاصة بعد تراجع مفردات القوة للدولة المهيمنة عالمياً (الولايات المتحدة الأمريكية) مع بروز روسيا كطرف منافس فاعل في الشرق الأوسط والتدخل الإيراني التركي في جميع قضايا المنطقة التي انقسمت بيت جبهات متعددة، هنا كان لابد من الاختيار ما بين قبول الانضواء تحت تكتل دولي وتقبل جميع التحديات أو خيار الحياد الذي يعد قرار عقلائي يكون (قارب نجاة) بوجه عالم مضطرب بالمشاكل.

هذه الرؤية العقلانية في تبني خيار السياسة الحيادية تمكن الجزائر من تحقيق مصالحها والحفاظ على سيادتها واستقلالها من كل تدخل خارجي، وأن تقضيلها للحياد وعدم الانحياز للتكتلات الدولية ذات الطابع السياسي والعسكري التي تخدم مصالح القوى الكبرى التي تشكلها دون مصلحة الدول النامية والتي من ضمنها الجزائر. وكذلك السبب الأهم يكمن في الثقة الدولية التي حظيت بها الجزائر بسبب وساطاتها الدبلوماسية التي أدت الى حل كثير من المشكلات الدولية، وتعامل المجتمع الدولي مع الجزائر على انها طرف محايد في مختلف الازمات، وهذا الحياد قد سمح للجزائر ان تحظى بمقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي بين عامي 2004-2005.

1 محمد طه بدوي، مدخل إلى عالم العلاقات الدولية، الدار المصرية للطباعة والنشر، بيروت،

1971، ص ص: 8-10.

المبحث الثاني: سياسة الحياد الإيجابي للجزائر وتطبيقاتها في مواجهة الأزمات الدولية والإرهاب.

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دوراً ريادياً في حل الأزمات والصراعات سواء تلك التي تقع في محيطها الإقليمي أفريقياً وعربياً أو تلك التي تقع في المحيط الدولي ودفعت الدبلوماسية الجزائرية ليكون وسيط لحلها، كما أن لدبلوماسيتها الحيادية جهوداً كبيرة في تشكيل جبهة واسعة لمواجهة تنامي خطر الإرهاب ومكافحته.

تأسيساً على ما تقدم، فإننا سنتناول في هذا المبحث نماذج واقعية لسياسة الحياد كنشاط وأسلوب دبلوماسي جزائري في مواجهة الأزمات الإقليمية، وتعد الأزمة الاثيوبية الارتيرية نموذجاً لها، ثم نبين دورها في حل النزاعات الدولية ومنها النزاع الايراني العراقي حول الحدود وأزمة الرهائن بين الولايات المتحدة الأمريكية وايران والتي تعد دلائل ونماذج لدور السياسة الخارجية الجزائرية في توظيف حيادها في مواجهة الأزمات، وكذلك جهودها في مكافحة الارهاب الدولي.

المطلب الاول: دور سياسة التوازن في حل النزاعات الاقليمية.

يُعرف النزاع حسب (ويلمورت وهوك) بأنه: "تصارع فعلي بين طرفين أو أكثر يتصور كل منهم عدم توافق أهدافه مع الآخر أو عدم كفاية الموارد لكلاهما وتعويق تحقيق أهدافهم".⁽¹⁾ ويلاحظ على هذا التعريف بأنه لم يميز بين مفهومي النزاع والصراع في حين أن لكلٍ منها مدلوله الخاص، كما أنه عرف النزاع ببعض الدوافع المؤدية إليه بينما النزاع لا يقتصر حدوثه على الأسباب التي تناولها التعريف. لذلك

¹ زياد الصمادي، حل النزاعات، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة،

2009-2010، ص: 9.

عرف ريمون أرون النزاع على أنه نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة⁽¹⁾.

أما النزاع الإقليمي هو كل نزاع يقع بين دول ترتبط بروابط اقليمية كالجوار الاقليمي وهذا ما يسميه مارسيل ميلر بـ"الحيز"⁽²⁾، وبالنظر للموقع الجيوستراتيجي للجزائر والمكانة الرفيعة لدبلوماسيتها التي تعتبر أنشط دبلوماسيات العالم الثالث فقد كان لها دوراً كبيراً في حل النزاعات التي تثور في محيطها الاقليمي معتمدةً في ذلك على اسلوب الوساطة والتي تعرف بأنها عملية ودية لحل النزاع بين طرفين أو أكثر.⁽³⁾

إن النزاعات الاقليمية التي ساهمت الجزائر ويفضل سياستها الدبلوماسية الحكيمة في حلها وعدم تصاعد وتيرتها كثيرة جدة كالنزاع الاثيوبي الاريتري ونزاع المتمردين الطوارق مع الحكومة المالية وغيرها،⁽⁴⁾ إلا أن لوساطة الجزائر بين العراق وإيران وبين اثيوبيا واريتيريا دوراً كبيراً في رواج دبلوماسيتها لذلك فإننا سنتناولها كنماذج لدور الجزائر في حل الازمات الاقليمية.

أولاً. الوساطة الجزائرية بين العراق وايران عام 1975 م:

أتسمت العلاقات بين العراق وايران بالتوتر وكثرة الأزمات وذلك بسبب المشاكل الكثيرة بينهما وخاصة مشكلة المناطق الحدودية بين البلدين، حيث تم في عهد الشاه

1 نقلًا عن: داورتي جيمس، وبالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، كازمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط 1 الكويت، 1985 ص: 94.

2 ميلر مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، ط1 القاهرة :المستقبل العربي، 1986، ص159.

3 خالد سليم، دليلك في الوساطة كيف تكون وسيطاً ناجحاً، فلسطين، مؤسسة تعاون لحل الصراع، 2002، ص: 49-50.

4 محمد بو عشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وإدارة الحرب الاثيوبية الاريتيرية، ط 1، دار الجيل ، الجزائر، ص: 63.

محمد رضا بهلوي الغاء معاهدة عام 1937 م من جانب واحد واعتبارها غير ذات جدوى، وكذلك قيام الشاه بتحشيد قواه العسكرية في المناطق الحدودية مع العراق من أجل الضغط على الحكومة العراقية وإجبارها على التسليم للأطماع الإيرانية في أرض العراق ومياهه الأمر الذي زاد من تصاعد حدة التوتر العلاقات بين البلدين وحدثت اشتباكات بينهما على الحدود.

إن فشل الطرفان في تسوية نزاعهما بالطرق السلمية، دفع الدبلوماسية الجزائرية بقيادة الرئيس الجزائري الأسبق هواري بو مدين الى التدخل لحل هذا النزاع وذلك على هامش اجتماعات القمة التي عقدت في الجزائر للدول الاعضاء لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، حيث تم الاتفاق في 6 مارس 1975 بين نائب الرئيس العراقي آنذاك (صدام حسي) وشاه إيران (محمد رضا بهلوي) على بنود اتفاق لحل الخلافات الحدودية بين العراق وإيران والتي سميت "باتفاقية الجزائر"، والتي تضمنت احترام التراب الوطني لكلا البلدين وترسيم الحدود النهائية بينهما وحل مشكلة الحدود النهرية حسب خط (التالوك).⁽¹⁾

مما تقدم بيانه يتضح لنا مدى الحنكة الدبلوماسية التي تتمتع بها الجزائر بفضل دبلوماسية الحياد، وعلى الرغم من إن العراق يمثل بلد عربي، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية قد حافظت على التزام الحياد من طرفي النزاع وعدم الانحياز للعراق العربي الأمر الذي دفع ايران لقبول الوساطة الجزائرية، والاتفاق بعقد الاتفاقية في الجزائر 1975، والتي حافظت على ديمومة السلام في الخليج العربي لمدة خمسة سنوات قبل أن تتدلع الحرب العراقية الإيرانية بسبب عدم التزام طرفي النزاع ببنود الاتفاقية، هذا بالإضافة إلى الإرادات الدولية والإقليمية التي دفعت بقوة نحو الحرب.

1 **التالوك:** من اللغة الألمانية Thalweg طريق مسار الوادي، يعني الذي يتوسط مجرى النهر، ويمثل خط القعر فيه. م/ 1، 2، 3 من اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران المبرمة سنة 1975 م في الجزائر. **راجع:** عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج5، بغداد، 1988، ص: 24.

ثانياً. الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الأثيوبي-الأرتيري:

إن النزاع بين اثيوبيا واريتريا تعود جذوره التاريخية إلى مرحلة الاستعمار الايطالي لأرتيريا في القرن التاسع عشر الميلادي، ذلك أن ايطاليا حاولت ضم اثيوبيا إلى مناطق نفوذها مما أدى إلى نشوب حرب بينهما كانت البذرة الأولى للنزاع التاريخي بين الدولتين، واستمر هذا النزاع إلى حد توقيع اتفاق السلام الشامل بوساطة دبلوماسية جزائرية في 2000 م.⁽¹⁾

أما بالنسبة لأسباب النزاع فهي متنوعة، فمنها أسباب استراتيجية تتمثل بالمطالبة بمناطق حدودية متنازع عليها بين البلدين وكذلك احتلال اريتريا لمناطق أثيوبية سنة 1997 م بحجة امتدادات سكانية للشعب الاريتيري في تلك المناطق، ويضاف إلى ذلك رغبة أثيوبيا في الحصول على منفذ بحري لها على البحر الأحمر من اريتريا، ومنها أسباب اقتصادية حيث أن اريتريا ألغت ارتباطها المالي بأثيوبيا، وقامت بإصدار عملة خاصة بها، الأمر الذي نتج عنه توتر العلاقات بينهما، فضلاً عن ارتباط النزاع بمتغيرات دولية تتمثل في ميل القوى العظمى إلى جانب اثيوبيا ضد اريتريا.⁽²⁾

إن تصاعد حدة النزاع بين الدولتين والحرب التي نشبت بينهما قد دفعت الدبلوماسية الجزائرية إلى بذل جهود كبيرة من أجل تحقيق السلام بين الدولتين حيث تولت مهمة الوساطة في تسوية النزاع مدعومة في ذلك من منظمة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية.⁽³⁾

1 صلاح الدين الحافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ص: 87.

2 طه أحمد حسن العنكي، تطورات الصراع الاريتيري- الاثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الاقليمية والدولية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد 2، المجلد الثالث، 2010، ص: 50.

3 محمد بوعشه، الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 191.

وبالرغم من كل الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والمجموعة الدولية إلا أن الصراع الاثيوبي- الاريتيري قد تجدد في 12 مارس 2000 م الأمر الذ فسخ المجال لوساطة الجزائر لتتولى جهود التسوية السلمية للنزاع.

إن محادثات التسوية بين الدولتين والتي تمت برئاسة وزير العدل الجزائري آنذاك، والذي كان هو المبعوث الخاص لرئيس منظمة الوحدة الإفريقية قد أسفرت عن توقيع اتفاق لوقف عمليات القتال في 18 يونيو 2000 م بين اثيوبيا واريتريا من قبل وزيري خارجية الدولتين، وكان ذلك تحت إشراف الرئيس الجزائري مباشرة.⁽¹⁾

ثم استمرت وساطة الجزائر والتي تولى قيادتها هذه المرة الرئيس "بونقليقة" من أجل توقيع اتفاق سلام شامل بين الدولتين، وفعلاً تم التوصل إلى اتفاق سلام شامل في 12 ديسمبر 2000 م والذي تم توقيعه من قبل ممثلي الدولتين في الجزائر، وفي حفل توقيع الاتفاق رحب الأمين العام للأمم المتحدة بالاتفاق ووصفه "بأنه انتصار لصوت العقل ولقوة الدبلوماسية وللإدراك بأن لا البلدان ولا القارة ككل يمكن أن تتحمل عقداً آخر أو سنة أخرى أو يوماً آخر من الصراعات.

إن النجاح الكبير الذي حققته الدبلوماسية الجزائرية، والذي تمثل بتسوية النزاع بين اثيوبيا وأريتريا قد أعاد لدبلوماسيتها الثقة والاحترام الدوليين وجعل منها بحق تستحق لقب "صانع السلام العالمي".

المطلب الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمات الدولية ومكافحة الإرهاب الدولي.

إن نشاط الدبلوماسية الجزائرية كوسيط موثوق لم يقتصر على المستوى الاقليمي فحسب وإنما تجاوزه إلى المستوى الدولي، وكل ذلك بفضل سياستها الحيادية

¹ مروان بوعزة وخضرة علماوي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمات الاقليمية، مرجع سابق،

المتوازنة، حيث ساهمت في تسوية نزاعات دولية كان من شأن استمرارها تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، كما أنها تعد في مقدمة الدول التي نبهت العالم لخطر الإرهاب ودعت المجتمع الدولي الى محاربته على جميع الأصعدة.⁽¹⁾

لذلك أخذت الجزائر على عاتقها المسؤولية الدولية التي نص عليها ميثاق منظمة الامم المتحدة في تسوية الكثير من النزاعات الدولية معتمدةً في ذلك على الثقة والمكانة الرفيعة التي حظيت بها دبلوماسيتها بفضل الدور الكبير الذي لعبته على الساحة الدولية ونتيجة للسياسة الحكيمة التي تبنتها.⁽²⁾

أولاً. وساطة الجزائر بين الولايات المتحدة الامريكية وايران عام 1980 م:

في 4 نوفمبر 1979 م وبعد اندلاع "الثورة الإسلامية الإيرانية" التي أطاحت بحكم الشاه، قامت جموع غاضبة من الطلاب الايرانيين بأقتحام مبنى السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز (اثان وخمسون) من موظفي السلك الدبلوماسي الأمريكي في ايران، وكان ذلك كرد فعل على التدخلات الامريكية في الشؤون الداخلية ووقوف الولايات المتحدة ضد الثورة من خلال دعمها المتواصل للشاه من أجل إبقائه على سدة الحكم، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين، ورغم كل التدخلات والسعي الحثيث من قبل الإدارة الأمريكية للإفراج عن الرهائن إلا أن جميع المساعي باءت للفشل وظل الرهائن محتجزين لمدة 444.⁽³⁾

لقد أدت أزمة الرهائن الامريكان إلى تطورات سياسية خطيرة في علاقة الطرفين، ومنها قيام الولايات المتحدة بعملية عسكرية نوعية في 24 ابريل 1980

1 محمد بو عشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي، مرجع سابق، ص: 57.

2 عصام العطية، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص: 586.

3 روبرت دريفس وثيري لومارك، رهينة في قبضة الخميني، دار "نيو بنجامين فرانكلين هاوس" للنشر، الطبعة الاولى، نيويورك، 1980 م، ص: 46.

لأجل تحرير الرهائن إلا أنها لم تتجح، الأمر الذي دفع الطرفين المتنازعين إلى الطلب من الدبلوماسية الجزائرية التدخل من أجل تسوية النزاع القائم بينهما بطريق سلمي يجنبهما استخدام القوة، وبناءً على هذا الطلب قامت الجزائر بالوساطة بين الطرفين من أجل الإفراج عن الرهائن وبفعل المحادثات التي تمت بوساطة دبلوماسية جزائرية وبالرغم من الظروف الصعبة التي تمت فيها والتوتر الذي سيطر على العلاقات الأمريكية-الإيرانية إلا أنه تم في 19 يناير 1981م توقيع اتفاق الجزائر بين الطرفين في العاصمة الجزائر وتم الافراج عن الرهائن الامريكان في اليوم التالي للاتفاقية.⁽¹⁾

إن الحل السلمي الذي توصلت إليه الدبلوماسية الجزائرية في وساطتها بشأن أزمة الرهائن يعكس مدى الخبرة التي تتمتع بها في إدارة الأزمات الدولية، كما أن اختيار طرفي الأزمة للوساطة الجزائرية تحديداً يؤكد الثقة والاحترام الدوليين لدبلوماسيتها، ويعطي انطباع دولي راسخ لأهمية الجزائر دولياً في لعب دور الوسيط المحايد، وهذا ما جعل قوة عظمى عالمياً (الولايات المتحدة) ودولة تعتبر لاعباً كبيراً اقليمياً (إيران) ومتناقضة ايدولوجياً مع النظام السياسي الجزائري، أن تركز إلى الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة التي كادت أن تؤدي إلى اندلاع حرب شاملة لا يحمد عقابها وهذا نتيجة سياسة الحياد للجزائر.

ثانياً. جهود الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الارهاب:

تُعد ظاهرة الارهاب الدولي من أخطر الظواهر الدولية التي أصبحت الشغل الشاغل للدول والمنظمات الدولية في الوقت الحاضر بما تتطوي عليه من تهديد للأمن القومي وبما يمثله من انتهاك صريح لحق الشعوب في أن تحيا بأمن وسلام ذلك أنها تستهدف نشر العنف والقتل والدمار في الدول التي تنتشر فيها.

1 سليم العايب، دور الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي، مرجع سابق، ص:

واختلفت الدول من ناحية الجهود التي بذلت للتخلص من هذه الظاهرة حيث تنوعت ما بين وسائل عسكرية وامنية واستخباراتية... الخ ولم يغيب الجهد السياسي الدبلوماسي عن هذه الجهود وذلك بسبب شمولية هذه الظاهرة، والتي تستوجب الاعتماد على مجموعة من أساليب الأداء الاستراتيجي للقضاء على الإرهاب، ولا يمكن إغفال دور الأسلوب الدبلوماسي في مكافحة الإرهاب الدولي، حيث أن الإرهاب ظاهرة عابرة للحدود السياسية ولا يمتلك الإرهاب هوية معينة، وبالتالي لا يمكن القضاء عليه دون تعاون إقليمي ودولي، لذلك تبذل الحكومات جهود دبلوماسية لهذه الغاية وذلك من خلال عقد اتفاقيات دولية وعقد مؤتمرات عالمية لمكافحة هذه الظاهرة المتنامية التهديد.

أن الجزائر وبسبب (العشرية السوداء) التي عانت خلالها من شيوع ظاهرة الإرهاب في عقد التسعينيات من القرن الماضي، قد وجهت أنظار العالم لخطر التطرف والإرهاب في وقت لم تكن هذه الظاهرة تحظى بتلك الأهمية في أجناس المحافل الدولية كما هو الآن، وقد فعلت الجزائر جهودها الدبلوماسية إقليمياً ودولياً من أجل تدويل قضية الإرهاب، وقد بدأت الجهود الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية (منظمة الاتحاد الأفريقي الآن) من خلال إدراج بعض المواد التي تعرف الإرهاب والجريمة في ميثاق المنظمة، وفي قمة "داكار" في السنيغال تم وضع آليات يتم من خلالها حل النزاعات سلمياً⁽¹⁾.

ثم استمرت الجهود التي تبذلها الجزائر دبلوماسياً والتي أثمرت عن أبرز إنجاز دبلوماسي والذي تمثل بالتوقيع على اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه 1999 م، والتي تعتبر تنويعاً للجهود الكبيرة التي بذلتها الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي وتنبه المجتمع الدولي الى ضرورة مواجهة هذا الخطر الكبير.

1 محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي، مرجع سابق،

مع كل ما تقدم من جهد دبلوماسي جزائري إلا أن الجزائر لم تكثف بهذا القدر في مكافحة الإرهاب، بل قامت بعقد اجتماعات دولية كثيرة من أجل الحيلولة دون انتشار ظاهرة الارهاب في المجتمع الدولي، منها قمة الجزائر لمكافحة الارهاب في 11 و12 سبتمبر من عام 2002 م، والتي تم التوصل فيها إلى تفاهات دولية من أجل التعاون الدولي في محاربة الارهاب، وفي عام 2003 م صدرت اتفاقية الجزائر لمكافحة الارهاب والتي أبدت بعض الدول الافريقية تحفظات بشأن بعض نصوصها.

إن الجهود التي بذلتها الدبلوماسية الجزائرية والنجاح الذي حققته في ميدان مكافحة الارهاب، وتمكنها من إعطاء مدلول دولي لظاهرة الارهاب، ما هو إلا انعكاس لنجاح سياسة الحياد التي تسير عليها الجزائر في مجال العلاقات الدبلوماسية، ذلك أنها وبفضل حيادها الايجابي وسعيها إلى توطيد السلم الدولي قد حازت ثقة واحترام الدول المختلفة، الأمر الذي ساعدها على محاربة الإرهاب على مختلف الاصعدة⁽¹⁾.

المبحث الثالث: تقييم سياسة الحياد الإيجابي للجزائر ونتائج تبنيها.

إن لكل أسلوب من أساليب السياسة لابد أن تكون له آثاراً ايجابية وأخرى سلبية، ومن خلال المقارنة بين الايجابيات والسلبيات يتم اختيار أنسب السياسات التي يمكن أن يحقق الأخذ بها أهداف الدولة ومصالحها داخلياً وخارجياً، وكذلك فإنه يترتب على الأخذ بسياسة معينة في إدارة علاقات الدولة الخارجية نتائج تتعلق بأوضاع الدولة ونظامها السياسي.

وعليه، فإن سياسة الحياد الإيجابي للجزائر تفرز عند تبنيها للكثير من الإيجابيات التي تدعم نجاح هذا النموذج من السياسة، لذلك نتناول فيما يلي الآثار الإيجابية المترتبة على هذه السياسة:

1 بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص: 81 .

1. الثقة والإحترام الدولي للدبلوماسية الجزائرية كوسيط محايد:

بفضل سياسة الحياد أصبح للدبلوماسية الجزائرية مكانة رفيعة بين الدبلوماسية الدولية، كما أنها أصبحت تحظى بثقة واحترام المجتمع الدولي بما في ذلك القوى الكبرى، لذلك شهدنا شخصيات جزائرية كثيرة عملت كوسطاء دوليين أو مبعوثين للأمم المتحدة لحل الصراعات الدولية وبرز مثال على تلك الأسماء هو (الأخضر الإبراهيمي) وكل ذلك هو نتيجة للخبرة الدبلوماسية والتزام الحياد حيال الكثير من النزاعات الدولية وسعيها الدائم الى تسوية الازمات بطرق سلمية.⁽¹⁾

2. الانفتاح السياسي الخارجي:

تعد الجزائر من بين دول قلائل في المنطقة التي تتمتع بعلاقات ودية واسعة الانتشار وأفق سياسي مفتوح مع مختلف الأطراف الدولية باختلاف أيديولوجياتها، وهذا الأمر الذي مكنها من اكتساب المقبولية للتدخل الإيجابي لحل الأزمات والصراعات التي تثور بين الدول. والدليل على ذلك نجاحها في تسوية نزاعات إقليمية ودولية كثيرة قد فشلت أطراف متعددة بضمونها منظمة الأمم المتحدة من حلها، وهذا ما انعكس على نشاط وفعالية المستوى الدبلوماسي للجزائر.⁽²⁾

3. تبني قضايا حركات التحرر الوطنية ودعمها على الصعيد الدبلوماسي:

بالرغم من المكتسبات السياسية التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية والاعتراف الدولي بكونها حيادية في صانع السلام العالمي، إلا أنها لم تنسَ أهم مبادئها التي نشطت من أجل تحقيقها والمتمثلة بدعم حركات التحرر والسعي إلى تمكين الشعوب

1 محمد بو عشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي، مرجع سابق، ص: 78.

2 عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 102.

المستعمرة من تقرير مصيرها بنفسها، حيث واصلت جهودها الدبلوماسية لتحقيق هذه الأهداف دون اكتراث لضغوط القوى العظمى مما جعلها بحق "الدبلوماسية القائدة" لدول العالم الثالث والمدافع الأقوى عن قضايا تلك الدول، وخاصة تلك التي تبغي التحرر من السيطرة الأجنبية.

4. عدم تأثر السياسة الدبلوماسية الجزائرية بالمتغيرات الدولية:

من إيجابيات العمل بسياسة الحياد هو استقرار الدبلوماسية الجزائرية واتساح الرؤية، وبالتالي الثبات في النهج الهادف وعدم تأثرها بالمتغيرات التي حصلت في الساحة الدولية، ذلك أن التزامها بالحياد ودعمها للحقوق العادلة للشعوب وسعيها للسلام جعلها بمنأى عن الميل إلى سياسة المحاور الدولية والتي تأثرت بها معظم الدول، فبالرغم من تحول الصراع الدولي من الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة وروسيا (الاتحاد السوفيتي سابقاً) إلى الأحادية والتمثلة بالهيمنة الأمريكية على العالم، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية حافظت على استقرارها ونشاطها ولم تتأثر بالأحداث وكل ذلك من مزايا موقفها المتوازن والمحايد.

5. استقرار النظام السياسي:

لقد نتج عن توازن المصالح السياسة الخارجية الجزائرية والحيادية التي انتهجتها، استقرار النظام السياسي وعدم تأثره بكل المتغيرات التي شملت دول العالم العربي، فبالرغم من كون الجزائر تقع في قلب المغرب العربي إلا أنها لم تتأثر بما يسمى "الربيع العربي" الذي أدى إلى إسقاط العديد من الأنظمة السياسية العربية مثال تونس ومصر وليبيا وغيرها. وهذا الثبات يعزى إلى الحياد في السياسة الجزائرية الذي بسببه لم تدخل الجزائر ضمن إرادات دولية مختلفة ومتناقضة المصالح، وبالتالي تكون هدف للتخريب والتدخل. ومن جانب آخر هو حياد النظام السياسي الجزائري

حتى في علاقة الدولة مع مواطنيها، وبالتالي لم تكن عرضة للتدخلات الدولية التي ساهمت في انهيار الكثير من الأنظمة المجاورة.⁽¹⁾

6. استقرار النظام الاقتصادي:

إن الاقتصاد الجزائري-كما أسلفنا سابقاً- يعتمد بشكل رئيسي على النفط وبالتالي فإن تعرض الجزائر لأي مقاطعة أو حصار اقتصادي قد يؤدي إلى التأثير السلبي على الاقتصاد الريعي، لذلك فإن التزامها لموقف الحياد في مختلف الالتزامات والصراعات الدولية وتدخلها كوسيط لتسوية الأزمات بطرق سلمية جعل اقتصادها الوطني بمنأى عن المقاطعة التي قد تؤدي به إلى الانهيار. وبما أن السياسة تؤثر وتتأثر بالاقتصاد، فإن الحياد في العلاقات الخارجية وفر البدائل الكثيرة للأسواق العالمية والانفتاح الاقتصادي على الجميع.⁽²⁾

7. عدم تدخل الدول الكبرى في شؤون الجزائر الداخلية:

إن العلاقات بين الدول تحكمها قاعدة أساسية وهي "قاعدة التعامل بالمثل" وبما أن الجزائر قد ألزمت نفسها باحترام سيادة الدول الأخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية انطلاقاً من مبدأ سياسة الحياد الإيجابي التي انتهجته، فقد نتج عنه احترام متبادل من الدول الأخرى لسيادة الجزائر ونخص بالذكر الدول الكبرى المؤثرة عالمياً التي طالما يغريها دخول الدول الصغرى في محاور إقليمية أو دولية للتدخل في شؤونها الداخلية، فكان النظام السياسي الجزائري نموذج نادر في المنطقة للدولة التي تدير شؤونها الداخلية وتصنع سياستها الخارجية بما يحقق المصلحة الوطنية.⁽³⁾

1 حسن محمد الزين، الربيع العربي، آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، دار القلم الجديد، الطبعة الأولى، بيروت، 2013م، ص: 143.

2 سليم العايب، دور الدبلوماسية الجزائرية في منظمة الاتحاد الأفريقي، مرجع سابق، ص: 109.

3 محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي، مرجع سابق، ص: 95.

8. قبول الجزائر كمعبر عن طموحات الدول النامية:

إن المكانة الدبلوماسية الرفيعة التي تبوأتها الجزائر عالمياً قد جعل منها تتحمل عبء ثقيل في مواجهة القوى الكبرى التي مصالحها تتحقق مع وجود صراعات مستمرة في عالم الجنوب، وهذا جزء من سياق تاريخي يعود لأيام الاستعمار، ويتمثل هذا العبء بالدفاع عن حقوق الدول النامية، وبقيت الدبلوماسية الجزائرية تنادي بحقوق هذه الدول كحق الشعوب في تقرير مصيرها والحق في نظام اقتصادي متوازن وعادل وغيرها. في وقت أهملت القوى الكبرى قضايا الشعوب ومعاناتها الاقتصادية والإنسانية بسبب فقرها وعدم وجود ما يجذب القوى الكبرى لتبني مشاكلها، ومثال ذلك أزمة جمهورية مالي التي كان للجزائر دور فاعل في تسهيل الحوار بين الأطراف المتصارعة.⁽¹⁾

9. نجاح الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق مبادئ منظمة الأمم المتحدة:

إن سعي الجزائر الدائم الى تسوية النزاعات والأزمات الدولية بطرق سلمية جعل منها بحق "صانع السلام العالمي"، لأنها ساهمت غير مرة في توطيد السلم وإرساء قواعده بين الاطراف المتنازعة ولا أدل على ذلك من نجاحها في الوساطات الدولية التي تولت القيام بها لحل المشكلات بين الدول، وتعتبر النماذج التي تناولناها في المبحث الثاني دليل نجاحها وخبرتها في إدارة النزاعات الدولية.⁽²⁾

10. المحافظة على المصالح الحيوية للجزائر على المستوى الدولي:

من بديهيات السياسة أن لكل دولة مصلحة تحدد توجهاتها السياسية وتسعى دائماً إلى حمايتها والمحافظة عليها وتنتهج في سبيل ذلك سياسات معينة، والجزائر

1 مروان بوعزة وخضرة علماوي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمات الاقليمية، المرجع السابق، ص: 57.

2 سليم العايب، دور الدبلوماسية الجزائرية في منظمة الاتحاد الافريقي، مرجع سابق، ص: 136.

كدولة عضو في المجتمع الدولي فإن لها مصالح حيوية واستراتيجية على الصعيد الدولي ترمي الى حمايتها وعدم المساس بها، وقد نتج عن دبلوماسية التوازن الجزائرية توفير الحماية الدولية لهذه المصالح ذلك لأن هذه المصالح عادة ما تتأثر بتوتر العلاقات بين الدول، وبما أن الجزائر قد حافظت على علاقات ودية تربطها بمختلف دول العالم فإنها استطاعت وبنجاح كبير حماية مصالحها الحيوية.

الخاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة التي تناولنا فيها نموذج فريد من السياسة الخارجية المتمثل "بسياسة الحياد الإيجابي" التي تبنتها الدبلوماسية الجزائرية في إدارة علاقاتها الخارجية، فقد توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات، والتي يمكن أن نجل أهمها فيما يلي:

أولاً. الاستنتاجات:

- توصلنا من خلال هذه الدراسة الى عدة استنتاجات يمكن تلخيصها بما يلي:
- اتسمت السياسة الخارجية التي انتهجتها الجزائر بعدة سمات من أبرزها طابع الحياد حيال الأزمات الدولية، وكذلك تفضيلها لتسوية النزاعات بالطرق السلمية ودعمها لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها.
- إن تبني الجزائر لهذه السياسة كان لدوافع مختلفة منها دوافع داخلية تتعلق بوضعها الاقتصادي وحداثة استقلالها وتركيبية المجتمع الجزائري، ومنها دوافع إقليمية تتمثل بموقع الجزائر الجيوستراتيجي في قلب المغرب العربي وبوابة افريقيا وكونها دعمت حق الشعوب في تقرير مصيرها في دول القرن الافريقي، وأخيراً لدوافع دولية أهمها رغبتها في تحقيق مصالحها الحيوية على المستوى الدولي من خلال الحياد الإيجابي وعدم الدخول في محاور دولية.

- اضطلعت الجزائر بفضل سياسة التوازن لدبلوماسيتها بدور مهم في حل الأزمات الإقليمية والدولية، وذلك بسبب القبول الذي تحظى به كوسيط لتسوية النزاعات بطرق سلمية، مما جعلها بحق "صانع السلام العالمي".
- تعتبر سياسة الحياد من أكثر السياسات التي تتلاءم مع وضع الجزائر السياسي وموقعها الاستراتيجي، ذلك أنها وبفضل هذه السياسة حظيت بمكانة اقليمية ودولية رفيعة على الصعيد الدبلوماسي. وهذا الحياد هو حياد إيجابي ولا يعني انعدام تبني للمواقف وإنما الوقوف مع حقوق الشعوب المحرومة وقضايا المنطقة العربية والأنحياز لها.

ثانياً. التوصيات:

- في ضوء هذه الدراسة نود أن نورد بعض التوصيات التي تساهم في تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية والحفاظ على مكانتها الرفيعة بفضل سياستها المتوازنة، وتتلخص هذه التوصيات بما يلي:
- ضرورة الحفاظ على سياسة الحياد في إدارة العلاقات الدولية للجزائر، لأن البديل هو سياسة المحاور التي دمرت دول المنطقة والدلائل كثيرة وشاخصة (سوريا، العراق، ليبيا... الخ)، ويمثل "الحياد" بحق إنجاز على الصعيد الدبلوماسي تمكنت بفضلها الجزائر من احتلال موقع مؤثر في المعادلة الدولية.
- ضرورة تنشيط دور الدبلوماسية الجزائرية في مختلف الظروف وعدم الاقتصار على أوقات الازمات والصراعات الدولية، لأن البعض يعيب على دبلوماسية الجزائر الطابع الأزموبي الذي تنشط فيه خلال الأزمات فقط.
- زيادة النشاط الدبلوماسي الجزائري في اطار منظمة الاتحاد الافريقي من خلال تفعيل دور هذه المنظمة بعد خمول نشاطها السياسي، وبطريقة تكفل زيادة التأثير الدبلوماسي للجزائر إفريقياً ودولياً.

قائمة المراجع:

أولاً. الكتب:

- ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار صادر، المجلد الثاني، بيروت، 1968.
- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (دراسة في الأصول والنظريات)، المكتبة الأكاديمية، ط 4، القاهرة، 1991 م.
- بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- حسن محمد الزين، الربيع العربي (آخر عمليات الشرق الاوسط الكبير)، دار القلم الجديد، ط 1، بيروت، 2013 م.
- حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية، مطبعة حلب، الجزائر، 1993.
- حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002.
- خالد سليم، دليلك في الوساطة كيف تكون وسيطاً ناجحاً، فلسطين، مؤسسة تعاون لحل الصراع، 2002 م.
- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط 1، الكويت، 1985.
- روبرت دريفس وثيري لومارك، رهينة في قبضة الخميني، دار "تيو بنجامين فرانكلين هاوس" للنشر، الطبعة الاولى، نيويورك، 1980 م.

- زياد الصمادي، **حل النزاعات**، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009 م.
- صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية صانعوا أول نوفمبر 1954**، دار الكتب الحديث، الجزائر، 2010.
- صلاح الدين الحافظ، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
- عبد السلام عرفة، **المنظمات الدولية والاقليمية**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ليبيا، 1993.
- عصام العطية، **القانون الدولي العام**، العاتك لصناعة الكتاب، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2010 م.
- علي الشامي، **الصحراء الغربية، عقدة التجزئة في المغرب العربي**، دار الكلمة، بيروت، 1980.
- مازن اسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية**، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991.
- ميرل مارسيل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، ط 1، المستقبل العربي، القاهرة، 1986 .
- محمد طه بدوي، **مدخل الى علم العلاقات الدولية**، الدار المصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1971 م.
- محمد بو عشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الانثيوبية الارتيرية**، ط 1، دار الجيل، الجزائر.

- نعيم إبراهيم الطاهر، إدارة الازمات، عالم الكتب الحديث، الاردن، 2009 م.

ثانياً. البحوث العلمية:

- خضير إبراهيم، العراق ودول الجوار الاقليمي " دور العراق كعامل التوازن"، بحث منشور في المجلة السياسية والدولية لكلية القانون الجامعة المستنصرية، العدد 21، 2009.

- طه حميد حسن العنكي، تطورات الصراع الارتيري- الاثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الاقليمية والدولية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد 2، المجلد الثالث، 2010.

ثالثاً. الرسائل الجامعية:

- العايب سليم، دور الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011 م.

- عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية في كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2005.

- مروان بوعزة وخضرة علماوي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الاقليمية، مذكرة ليسانس مقدمة في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

رابعاً: المصادر الأجنبية:

- Joseph frankel, the making of foreign policy, oxford university press, New York, 1963.

- Lassa Oppenheim, Hersch Lauterpach, International Law, Vol1, London: University of Edinburgh, 1967.